سياقه الزمني والحدثي ، وبتحديد الممهدات الاولية التي تراكمت باتجاه التحول الجديد ٠٠ باتجاه الجريمة ٠

مع حزيران ١٩٦٧ جاءت البذرة الشريرة ، وراحت تنمو على مهل ، ولكن باستمرار ٠٠ الاختلال المريع في موازين القوى الذي اعقب الحرب فرض قرار ٢٤٢ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ ، والذي نص في أحد بنوده على « ان تنهي كل دولة حالة الحرب ، وان تحترم وتقر الاستقلال والسيادة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في ان تعيش في سلام في نطاق حدود مأمونة ومعترف بها متحررة من اعمال القوة او التهديد بها » كما اكد القرار على « ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية في المنطقة » وعلى « ضمان حدود كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي عن طريق اجراءات من بينها انشاء مناطق منزوعة السلاح » ٠

ولقد تمت هذه التنازلات المبدئية والسياسية والتاريخية في مقابل « انسحاب القوات الاسرائيلية من أراض احتلتها في النزاع الاخير » ٠

لقد جاء القرار بحجم الهزيمة وقطف المنتصرون ثمن انتصارهم كاملا غير منقوص ٠

كانت تلك هي البداية فقط ٠

هذه البداية لم تعبر بالضرورة عن مسار حتمي باتجاه السبت الاسود ، فقد جرت محاولات تطويقها سياسيا بلاءات الخرطوم الثلاثة : « لا صلح ٠٠ لا مفاوضات ٠٠ لا اعتراف » وعسكريا بحرب الاستنزاف على الجبهة المصرية ، وكانت عملية اعادة بناء الجيش المصري والسوري تضع الاساس المادي للتأثير على موازين القوى التي اعقبت حزيران وبالتالي تجاوز قرار ٢٤٢ ، ربما كانت هذه هي رغبة جمال عبد الناصر الذي اعلن « ان ما اخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » ومضى يحضر نفسه عسكريا لهذه العملية ، الا ان الرغبات الفردية مهما كانت عظيمة ومخلصة لا تستطيع مجابهة الحقائق العنيدة التي بدأت تتشكل داخل مصر نفسها : العناصر الطفيلية التي نشأت على هامش القطاع العام وعلى حسابه ، بدأت تأخذ تعبيرها المادي الطبقي والسياسي داخل وظائف الدولة ومراكز القوى فيها الى جانب نشاط الاتجاهات اليمينية التي نمت على ارضية التضامن العربي مع الانظمة الرجعية ومساعداتها المالية ٠

ولم يكن بالامكان مواجهة هذه الحقائق الا بالجماهير الثورية العمالية والفلاحية المنظمة ، وعبد الناصر بحكم انتمائه وايديولوجيته وموقعه في قمة السلطة ٠٠ سلطة برجوازية الدولة لم يكن مهيأ لافلات هذه القوى الثورية المسحوقة والمستلبة من عقالها فهذا يتعارض جذريا مع الشعارات المحببة:«الثورة